من حق المحروم أن يقاتل من منعه حقه، فإن قتل المحروم مات شهيدًا ووجبت ديته، وإن قتل الممتنع مات مذمومًا ولا دية على قاتله[1].

كذلك فإن من دواعي استتاب أمن الدولة توفير حد الكفاية للقائمين عليه وللعامة، على السواء. فقد جاء في وصية المنصور لابنه: «واشحن الثغور واضبط الأطراف وأمن السبل وخص الواسطة ووسع المعاش وسكن العامة وأدخل المرافق عليهم واصرف المكاره عنهم»[2]. فإن توسيع المعاش، وتوفير السكن المناسب، وتأمين سبل الانتقال، وتوفير المرافق، وصرف المكاره عن العامة، وهي جميعًا من الكفاية، من شأنه إشاعة الأمن بينهم، واتقاء الفتن والاضطرابات، والتفرغ لإنجاح العملية الإنمائية بكفاءة.

لقد كانت الاضطرابات والقلاقل التي عكرت المناخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات غير الإسلامية، هي السبب الرئيسي في حث السلطات الحاكمة على العمل لإيجاد أساليب منظمة لمعالجة هذه العقبات المعوقة للعملية التنموية، والبحث عن سياسات تعمل على كفاية أفراد المجتمع المحرومين، حيث ثبت عدم إمكانية الاعتماد على الحسنات التطوعية في هذا المجال.

المطلب الرابع
حد الكفاية ورأس المال البشري

إن توفير حد الكفاية يتجاوز حفز الجانب المادي من العملية التنموية ليشمل أثره الجانب البشري لها، مما يضمن تحقيق التقدم المطرد. فإذا كان هدف النشاط الاقتصادي هو استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق الأهداف الاجتماعية بتوفير فرص عمل تحقق مستوى التشغيل الكامل ورفع مستوى معيشة الأفراد مع تقدم المجتمع باطراد[3] فإن لتحقيق هذا الهدف أثرًا بعيدًا على نوعية رأس المال البشري والرفع من إنتاجية الفقراء. ذلك أن توفير حد الكفاية يسهم في تحسين حال

---

(١) انظر الكفراوي: سياسة الإنفاق العام في الإسلام، مرجع، ص٦٢٤.

(٢) الريس (محمد ضياء الدين): الخراج والنظم المالية العامة للدولة الإسلامية (دار الأنصار، القاهرة سنة ١٩٧٧. ط٤) ص٤٠٠

(3) Feiwel: Some Observation on the Engine & Fuel of Economic Growth in Feiwel (ed.): Issues in Contemporary Macroeconomics & Distribution; op. cit., p: 396.

الفئات الأقل حظًا والأضعف قدرًا في المجتمع وتحويلها إلى وحدات منتجة. ويتيح ذلك لرأس المال البشري أداء دوره في العملية الإنتاجية بعد تصحيح ما يعترضه من ظروف تعوق قدراته، وتحد من أدائه لدوره الإنتاجي.

على ذلك، فإن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد مثل التعليم والصحة والغذاء الجيد يعتبر استثمارًا بشريًا يوفر القدرات والمهارات الضرورية للعملية الإنمائية[١]، كما يوفر للعملية الإنمائية قوة دفع عالية ومستمرة من خلال ما يولده من تماسك اجتماعي[٢] ينبذ مشاعر التحاسد والتباغض بين من يجدون الإشباع الكافي ومن لا يجدونه[٣]. ذلك أن توفير حد الكفاية لكل فرد يؤدي إلى خلق جو اجتماعي تنمو وتتحرك فيه كل الطاقات في عمل مشترك شأنه أن يغير الأوضاع النفسية في الفرد وملامح الحياة حوله[٤]. ذلك أن شعور الفقير بقدرته على المشاركة في الحياة الإنتاجية، والقيام بواجبه في طاعة الله كعضو في المجتمع، وليس كمًا مهملاً، يعتبر في حد ذاته ثروة كبيرة، ومواردًا بشريًا يساهم في تقديم مجتمعه وأمته الإسلامية[٥]. فقد سجلت دراسات اقتصادية أن قيام الفقراء بأعمال أكثر إنتاجية يعطيهم الشعور بالأمان، مما يجعلهم قادرين وراغبين في المزيد من العمل، والادخار، والاستثمار[٦]. وينسحب الشيء نفسه على العبد الذي يعمل الإسلام على تحريره من الرق، فضلاً عن رق الفقر، وضمّه إلى صفوف أبناء المجتمع العاملين من أجل رقيه وتقدمه. فإن توفير حد الكفاية يحرر المسلم من التفكير في يومه وغده، فيطلق ملكاته الخلاقة في العمل والإنتاج، ويقدم على كل عمل بمقدرة وكفاءة. هذا يؤكد أن توفير لقمة العيش لكل فم[٧] يعتبر نقطة انطلاق هامة على طريق نجاح العملية التنموية بتدعيم أهم مقوماتها كميًا ونوعيًا، وهو الإمكان البشري.

---

(١) عوض: النمو العادل في الإسلام، مرجع سابق، ص٧

(٢) عبد المجيد: التنمية في اطار العدل الاجتماعي، مرجع سابق، ص١٣

(3) Meade: Eifficiency & the Ownership of Property; op. cit., pp: 38 – 39.

(٤) ابن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق، ص٩٩

(٥) النجار: الإسلام والاقتصاد، مرجع سابق، ص١٧٣

(6) ILO: Follow- up of The World Employment Conference of Basic Needs; op. cit., p: 110.

(٧) ابن نبي: المرجع السابق، ص٩٩

نخلص من هذا المبحث إلى أن:

- العلاقة التبادلية بين الإنتاج والتوزيع تجعل لتوفير حد الكفاية آثاراً بعيدة على مستوى النشاط الاقتصادي.

- توفير حد الكفاية لكل أفراد المجتمع يسهم في زيادة الطلب الفعال ورفع مستوى النشاط الإنتاجي.

- تطبيق المفهوم الإسلامي لحد الكفاية يؤدي إلى توفير الأدوات اللازمة للاضطلاع بالعملية الإنتاجية.

- توفير حد الكفاية يهيء المناخ الملائم لاستمرار العملية التنموية بنجاح.